المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 77/ شهر حزيران / سنة 2023

تاريخ استلام البحث/16/ 6/ 2022 تاريخ قبول النشر3/7/ 2022

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X

https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.15

تحليل بعض مؤشرات الاستدامة المالية ودورها في الحد من مشكلة عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)

Analysis of some financial sustainability indicators and their role in reducing the budget deficit problem in the Iraqi economy for the period (2005-2020)

فراس تحرير محمد الجميلي/الباحث

Firas Threer Mohammed

cae.ftm@uofallujah.edu.iq

أ.م .د اسماعيل حمادي مجبل/المشرف

Dr:Ismail Hammadi Mujbil

dr.ismailhammadi@uofallujah.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: الاستدامه المالية ، عجز الموازنة

Keywords: Fiscal sustainability, budget deficit

المستخلص

يهدف البحث الى قياس وتحليل اثر الاستدامة المالية ودورها في الحد من عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)، وقد تبلورت مشكلة البحث الاعتماد على الايرادات النفطية بشكل اساسي، إذ أن انخفاض أسعار النفط وتذبذب ايراداتها من سنة الى أخرى ادى الى تزايد ملحوظ في معدل الدين العام وعجز الموازنة العامة، لاسيما بعد انخفاض الايرادات النفطية عن النفقات العامة المتزايدة، مما ولد اهتمام كبير بالاستدامة المالية ودورها في الحد من مشكلة عجز الموازنة، وتوصل البحث الى جملة من الاستنتاجات اهمها: ان الاستدامة المالية للاقتصاد العراقي ضعيفة وعرضة للصدمات الخارجية، نتيجة ارتباط الاقتصاد العراقي بالإيرادات النفطية، وخلص البحث الى جملة من التوصيات اهمها: ينبغي على الحكومة تبني خطط اقتصادية لتصحيح الاوضاع المالية والاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في العراق من اجل تحقيق الاستدامة المالية والحد من العجوزات في الموازنة العامة.

Abstract

The research aims to measure and analyze the impact of financial sustainability and its role in reducing the budget deficit in the Iraqi economy for the period (2005-2020). In the rate of public debt and the public budget deficit, especially after the decrease in oil revenues from the increasing public expenditures, which generated great interest in financial sustainability and its role in reducing the problem of the budget deficit, the research reached a number of conclusions, the most important of which are: The financial sustainability of the Iraqi economy is weak and vulnerable to external shocks As a result of the linkage of the Iraqi economy with oil revenues, the research concluded with a number of recommendations, the most important of which are: The government should adopt economic plans to correct the financial and economic conditions and achieve financial and economic stability in Iraq in order to achieve financial sustainability and reduce deficits in the general budget.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 77/ شهر حزيران / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/16/ 6/ 2022 تاريخ قبول النشر3/7/ 2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.15

المقدمة

اصبحت الاستدامة المالية (Fiscalsustainability) واحدة من اكثر المفاهيم الحديثة والمتجددة اثارة للجدل، لكونها تعبر عن التحديات المستقبلية التي قد تواجهها السياسة المالية للدولة، نتيجة لزيادة مستويات العجز المالي في الموازنة العامة والناشئ عن الزيادة المفرطة في النفقات العامة، وهذا يعني تدهور الوضع المالي وزيادة الدين العام، وتفاقم العبء المالي الذي ستتحمله الاجيال القادمة، وبشكل يحد من مستويات رفاهيتها ورفاهية مجتمعاتها وهو ما يستوجب على الدولة استخدام سياستها المالية للتدخل في الانشطة الاقتصادية، والتأثير على مؤشرات الاستدامة المالية ومحددات التوازن في الموازنة العامة، لما تمتلكه من ادوات، ووسائل متعددة ومهمة في تحقيق الاستدامة المالية والتغلب على المشكلات التي تقف عائق امام الاستقرار الاقتصادي.

اهمية البحث: تنبثق اهمية البحث من خلال التصدي والحد من اهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد العراقي وهي مشكلة تزايد عجز الموازنة العامة، نتيجة لسوء الظروف السياسية والمالية والاقتصادية التي القت بظلالها على واقع الاقتصاد العراقي مما جعله يعاني من ازمات مالية مزمنة بسبب طبيعة اقتصاده الريعية.

مشكلة البحث: يحاول البحث إيجاد المبررات والتفسيرات للتساؤلات الاتية:-

1- استخدام الدين العام لتغطية النفقات الجارية وليس النفقات الاستثمارية.

2- الاعتماد على الايرادات النفطية بشكل اساسي ، إذ ان انخفاض اسعار النفط وتذبذب ايراداتها ادى الى تزايد ملحوظ في الدين العام وعجز الموازنة العامة، بعد انخفاض الايرادات النفطية عن النفقات العامة المتزايدة، مما ولد اهتماماً كبيراً بالاستدامة المالية ودورها في الحد من مشكلة عجز الموازنة؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها (يمكن ان تساهم الاستدامة المالية بدور كبير في الحد من عجز الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة 2005-2020)

اهداف البحث: يهدف البحث الى ما يلي:-

1- معرفة القدرة المالية للحكومة العراقية خلال مدة البحث (2005-2020)

2- تحليل العلاقة بين بعض مؤشرات الاستدامة المالية وعجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)

3- بيان قدرة الحكومة العراقية على تحقيق الاستدامة المالية

حدود البحث: تتضمن حدود البحث الى الاتي:-

1- الحدود الزمانية: تتضمن الحدود الزمانية للبحث المدة من (2005-2020) .

2- الحدود المكانية: يتضمن الحدود المكانية للبحث دراسة مؤشرات الاقتصاد العراقي

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 77/ شهر حزيران / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/16/ 6/ 2022 تاريخ قبول النشر3/7/ 2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.15

المبحث الاول / الاطار النظري لمفهوم الاستدامة المالية وعجز الموازنة

المطلب الاول : الاطار النظري للاستدامة المالية

اولا: مفهوم الاستدامة المالية: شهدت السنوات الاخيرة اهتماما متزايداً بمسألة الاستدامة المالية من قبل الباحثين والمؤسسات المالية الدولية ومراكز الدراسات والبحوث، هذا المصطلح في المعنى العام يشير للقدرة على خدمة الدين العام في الآجلين المتوسط والطويل دون حدوث أزمات مالية او ضغوط شديدة على الأوضاع المالية العامة مثل الاضطرار الى تخفيض الانفاق العام بنسبة كبيرة أو توقف الإنفاق العام على بعض الانشطة الحكومية، ففي هذا السياق توضح التجارب الدولية أن زيادة مستويات الدين العام على نحو يفوق قدرة الحكومة على خدمته، يؤدي الى ان تصبح المالية العامة غير مستدامة **(الوصال،2016: 4)،** كما ان للاستدامة المالية مفاهيم متعددة بعضها استند الى ربط تعريف الاستدامة المالية بالتوازن الزمني للمالية العامة**(البغدادي،2009 : 408)** وهذا يعني ان اي عجز في الموازنة، يفضل ان يتم تغطيته في المستقبل بواسطة الايرادات المستقبلية، فضلا عن ذلك ترتبط الاستدامة بقدرة الحكومة على الوفاء لديونها مستحقة الدفع بشكل مستمر دون التعرض الى خطر الافلاس، وربط مفهوم اخر الاستدامة المالية بقدرة الحكومة على تغير سياستها المالية مع الاستمرار في مقدرتها على الوفاء بالديون، وبهذا المفهوم يصبح تحليل الاستدامة المالية اكثر اتساعا، إذ يمكن مناقشة انواع وعواقب التعديلات على السياسة المالية والنقدية والتي يكون هناك حاجة لها لتجنب عدم المقدرة على الوفاء بالديون وعلى نطاق اوسع فان تحليل الاستدامة المالية في بعض الاحيان تشتمل على نقاشات حول السياسات النموذجية والمثالية **(قباجة ،2012: 5)،** ويمكن تعريف الاستدامة المالية على أنها الحالة التي يمكن للدولة أن تستمر فيها في سياسات الإنفاق والدخل لفترة طويلة دون التقليل من ملاءتها المالية ، أو مواجهة مخاطر الإفلاس أو الفشل في الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية. **(آل طعمة والشمري ،2018: 388)،** كما تعرف الاستدامة المالية بأنها "القدرة على الحفاظ على القدرة المالية بمرور الوقت من أجل الحفاظ على الخدمات أو توسيعها " **(Fleishe،2017:2)،** وكذلك قد عرفت الاستدامة المالية (بانها تلبية احتياجات الجيل الحالي دون المساس بحقوق الاجيال القادمة) **(ابراهيم،2020: 19)** ومن خلال ما تم عرضه من المفاهيم المتعددة يمكن للباحث ان يوضح مفهوم الاستدامة المالية على انها هي القدرة على تحقيق ايرادات كافية لتغطية عجز الموازنة، فضلا عن قدرة الحكومة على الوفاء لديونها المتراكمة والتزاماته بشكل مستمر دون ان تتعرض لخطر الافلاس من خلال الفائض المستقبلي خلال مدة زمنية طويلة الامد.

ثانيا: خصائص الاستدامة المالية: يمكن الإشارة الى خصائص الاستدامة المالية وكالاتي :- **(موعش ، 2020 : 8)**

1- **تنويع الدخل:** يشير هذه الخاصية إلى عدد الخيارات المختلفة التي يجب على المُنظّمة كسبها أو جمع الأموال لأجلها، إذ يعد الاعتماد على قناة دخل واحدة أمرا خطيرا على المؤسسات المالية وعليها التصدّي لذلك عبر تأمين الاستقرار المالي لها عن طريق إنشاء قاعدة كبيرة للمانحين واستخدام وسائل أخرى لجمع الموارد المالية.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 77/ شهر حزيران / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/16/ 6/ 2022 تاريخ قبول النشر3/7/ 2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.15

2- **التخطيط الاستراتيجي والمالي:** الأمرُ المهم الذي يجب التأكد منه عند إدارة منظمة غير ربحية هو الحصول على مصدر لجمع الموارد النقدية التي ليس لها أي قيود. بمعنى آخر، يجب أن يكون لديك بعض الدخل الذي يمكنك استخدامه لتحقيق أيّ من أهدافك وعادةً ما يتم تقديم التبرعات لسبب معين أو مشروع معين بحيث لا يكون لديك الكثير من المرونة فيما يتعلق باستخدامه للإدارة التنظيمية ونعني بها التكاليف العامة مثل الإيجار وفواتير الكهرباء وما إلى ذلك فقد تُضطرُّ إلى أن تدفع من جيبك لذلك تأكّد من أنّ لديك المبلغ المطلوب.

3- **الإدارة السليمة والمالية**: لدى المنظمات غير الربحية أصحاب مصلحة رئيسيين، أي الأشخاص المهتمين بعملها أو المتأثرين بها، ويشمل ذلك المحسنين والمتطوعين والموظفين وغيرهم، وان بناء علاقة إيجابية معهم يساعد في تحقيق موقف قوي وضمان مستقبل آمن للمؤسسة، إذ لا تحصل على الدعم المالي من هذه المنظّمات فحسب، بل من المحتمل أيضا أن تساعدك على المدى الطويل أو أثناء الأزمة التي قد تواجهها في المستقبل.

4- **توليد الدخل الخاص:** على الرغم من أن التبرعات ضروريةٌ، فإن الاستدامة المالية الكاملة تعني أنه يمكنك الاعتماد على قدرة منظّمتك إذا دعت الحاجة، ويجب عليك لتحقيق ذلك تخصيص أموال إضافية أو الاحتفاظ ببعض الاحتياطيات النقدية التي ستساعدك خلال الأيام الحرجة، لذلك يجبُ أن يكون لديك موارد لمواصلة التشغيل السّلس حتى خلال الأوقات الغير طبيعية.

ثالثا: مؤشرات الاستدامة المالية: للاستدامة المالية العديد من المؤشرات والتي يمكن اجمالها بالاتي:-

1- مؤشر نسبة الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي: هذا المؤشر يعد من اكثر المؤشرات الارشادية التي تستخدمها الدول لقياس درجة مديونيتها لتقييم مستوى الدين العام بالنسبة للنشاط الاقتصادي وقدرتها على سداد الديون، و هذا المؤشر يعد من المؤشرات الاستقرار الاقتصادي فيما يتعلق بالدين العام والتي من خلاله يتم قياس الاستدامة المالية، وان هذه النسبة، نسبة الدين العام الى (GDP)، تختلف من دولة الى دولة اخرى وحسب المقومات المتوفرة في كل دولة، وفي بعض البلدان العربية القانون لا يسمح ان تتجاوز لأكثر من **(40%)** بينما في دول الاتحاد الاوربي يجب الا تتجاوز **(60%)**، وفقا **لاتفاقية ماستريخت،** وبحسب مؤشر نسبة الدين العام الى (GDP)،وتكون الحالة المالية لأي للدولة غير مستدامة في الحالات التالية.**(خن ،2018: 94)**

الحالة الاولى: إذا زادت معدل الدين العام الى (GDP) عن معدلاتها التاريخية أو عن المعايير المعتمدة

الحالة الثانية: إذا كان من الضروري الحفاظ على نسبة ثابتة للدين العام الى (GDP)، فإن السياسة المالية الحالية بحاجة إلى التغيير.

الحالة الثالثة: إذا انخفضت معدل الدين العام الى (GDP) عن معدلاتها التاريخية، او إذا استقرت نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي دون تغيير السياسة المالية الحالية، فإن السياسة المالية تعد مستدامة.

تاريخ استلام البحث/16/ 6/ 2022 تاريخ قبول النشر3/7/ 2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.15

2- مؤشر الفجوة الضريبية: يعد هذا المؤشر من المؤشرات الحيوية لمعرفة القدرة الضريبية، إذ يستخدم لتحديد نسبة الضرائب الى الناتج المحلي الاجمالي الضرورية لتثبيت واستقرار نسبة الدين العام الى (GDP) بالأمد المتوسط، ومقارنتها بنسبة الضرائب الفعلية الى (GDP)، إذ بالإمكان تحديد نسبة الضرائب ومعدل نموها التي يمكن ان تثبت نسبة الدين العام الى (GDP) في ظل الانفاق المخطط.(الوصال، فرجاني ،2017: 83)، ويتم حساب مؤشر الفجوة الضريبية بمقارنة نسبة الضريبة المستهدفة إلى الناتج المحلي الاجمالي بنسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الاجمالي ووفق الصيغة الاتية:- **(الشباني،2021: 25)**

مؤشر الفجوة الضريبية= $\left(\frac{B}{GDP}\right) - \left(\frac{E}{GDP}\right)$

إذا ان**(E)** النفقات العامة خلال السنة و**(B)** الايرادات الضريبية و**(GDP)** الناتج المحلي الاجمالي خلال السنة. وفي الغالب يلاحظ ان نسبة الضرائب الفعلية التي يتم الحصول عليها سنويا لا تكفي لتمويل اعباء الانفاق العام، الامر الذي يدفع الدولة للبحث عن مصادر اخرى للإيرادات، وان هذا المؤشر لا يعد شرطا كافيًا للحكم على المراقبة و تحليل تطور الإيرادات الضريبية باعتبارها احد المصادر الرئيسة لتمويل الإيرادات العامة وعناصرها المهمة في تمويل أعباء انشطة الحكومة وأحد العناصر الرئيسة في تنفيذ السياسات المالية العامة للدولة. **(قروف والعمراوي،2020 : 114)**

3- **مؤشر العجز الاولي:** ان عجز الموازنة الأولى يختلف عن عجز الموازنة التقليدي، إذ يستثني من ذلك مدفوعات الفائدة من قائمة النفقات العامة، و تستبعد ايضا مدفوعات الفائدة المحصلة من هيكل الإيرادات العامة، إذ يعطي هذا المؤشر دليلاً على مدى القيود المفروضة على اتخاذ قرارات الموازنة العامة، نتيجة زيادة عبء الدين العام الحكومي. **(الحاوري ،2015: 282)**، ويعتمد حساب مؤشر العجز الاولي على تحليل هيكل الانفاق العام والايرادات العامة، لمعرفة نسبة العجز في الموازنة العامة، من خلال حساب الفرق بين النفقات العامة من دون مدفوعات الفائدة والايرادات العامة من دون الفائدة المحصلة.**(ابو شرار،2007 :527)**

4- مؤشرات اخرى: يمكن بناء مؤشرات اضافية تتلاءم مع حالة الدولة قيد الدراسة مثل مؤشر نسبة الايرادات النفطية (خاصة في البلدان الريعية التي تعتمد على النفط) الى الايرادات العامة، وهناك مؤشر اخر هو مؤشر تغطية الايرادات العامة للنفقات العامة.... الخ.**(محمد وعزيز،2019 :104)**

المطلب الثاني: الإطار النظري لعجز الموازنة العامة

اولا: مفهوم عجز الموازنة العامة: ينبثق مفهوم عجز الموازنة من خلال مفهوم الموازنة العامة، وينصرف الى المقدار الذي تزيد به النفقات الحكومية على الايرادات الحكومية **(مجيد،2016: 7)**، إذ يعد عجز الموازنة العامة للدولة من المفاهيم المألوفة في قياس الحالة المالية في الاقتصاد، إذ انه يعبر عن حقيقة المركز المالي لاقتصاد الدولة، وفي هذا المجال تعددت المفاهيم والآراء عن عجز الموازنة العامة، وبصورة عامة يعرف العجز بانه الانفاق الحكومي مطروحا من الايرادات الحكومية. **(الموسوي،2015: 111)**، ويعرف كذلك بانه الوضعية التي تكون فيها الإيرادات العامة اقل من النفقات العامة (وهي سمة تكاد تكون معروفة من قبل معظم الدول متقدمة أو نامية)، وقد يكون هذا

تاريخ استلام البحث/16/6/2022 تاريخ قبول النشر3/7/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.15

العجـز مقصـوداً نتيجـة سياسـة عموميـة تهـدف إلى زيـادة الإنفـاق العمـومي أو تخفـيض الإيـرادات العمومية، وقد يكون العجز غير مقصوداً نظراً لضعف الحكومة في تحصيلها لبعض إيراداتها، وهذا ما يعرف بسياسة عجز الموازنة العامة **(عبد الرحيم،2018: 68)**. كما ويعرف ايضا هو زيادة الانفاق العام للدولة على الايرادات العامة للدولة **(Hyman,1997:713)**، ومن خلال ما تم عرضه من مفاهيم متعددة يمكن للباحث ان يوضح مفهوم عجز الموازنة العامة بانه مقدار ما تقوم بأنفاقه لحكومة من ايرادات في كل سنة بما يفوق الايرادات التي تحصل عليها من مصادرها المختلفة، كالضرائب، ورسوم وغيرها من اجل تحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعيرها.

ثانيا: اشكال عجز الموازنة: هناك عدد من اشكال العجز في الموازنة العامة و كما يلي:-

1- **العجز الهيكلي:** ينتج هذا العجز عن الاختلال الهيكلي للاقتصاد، ويظهر بشكل عجوز مالية ضخمة متتالية لا يمكن إصلاحها بالحلول التي تتبناها الحكومة والخلل الهيكلي للاقتصاد ناتج بسبب ظروف تكون غير مواتية، ويعد من أخطر أنواع العجز**(خلافي،2015:18-19)**.

2- **العجز الدوري (المؤقت):** هو العجز الذي يحدث نتيجة التراجع في مستوى النشاط الاقتصادي، أي هو العجز الذي يحدث في اوقات الركود الاقتصادي **(Arnold,2014: 251)**.

3- العجز المقصود (المنظم):هذا النوع من العجز ظهر في افكار وتحليلات (كينز)، وما كتبه عن التشغيل التام، والغاية من هذا العجز هي معالجة مشكلات المجتمع، وتتلخص هذه الافكار في أنه من الضروري على الدولة عند تعرض الاقتصاد الوطني الى ازمة كساد نتيجة لتدهور حجم الطلب الكلي، وتراجع مؤشر القوة الشرائية للسلع والخدمات أن تلجأ الى بعض أدوات السياسة المالية التي تسمح بتنشيط الاقتصاد **(المعارك،وشفيق،2003:260)**.

4- **العجز الدائم**: يعبر هذا النوع من العجز عن الحالة التي تكون بها النفقات العامة متزايدة إذا ما تم المقارنة مع الايرادات العامة التي تكون متناقصة مما يؤدي الى حدوث العجز الدائم في الموازنة العامة، وعندها يتم لجوء الحكومة الى استخدام الاصدار النقدي الجديد لمعالجة هذا العجز، وقد يؤدي التمويل بالعجز الى حدوث توسع بالدين العام الداخلي، والى زيادة حجم السيولة في الاقتصاد وبالتالي حدوث زيادة حجم التضخم **(الفهداوي،2020:15)**.

5- **العجز المتراكم:** تبين نظرية العجز التراكمي أن العجز في الموازنة العامة خلال اوقات الأزمات أمر طبيعي ، عند زيادة الانفاق العامة وتخفيض الضرائب سوف يحدث عجز الموازنة العامة، ولا يكون هنالك تخوف من تراكم عجز الموازنة عام بعد عام، لأنه عندما ينتعش الاقتصاد تزداد الإيرادات الضريبية، ومن ثم من خلال الفائض الضريبي يمكن للحكومة ان تغطي العجز من السنوات السابقة **(شلبي،1979: 216)**.

المبحث الثاني/ تحليل العلاقة بين بعض مؤشرات الاستدامة المالية و عجز الموازنة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)

يتطرق هذا المبحث الى تحليل العلاقة بين بعض مؤشرات الاستدامة المالية (مؤشر الدين العام GDP و مؤشر الفجوة الضريبية ومؤشر نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة ومؤشر الانفاق

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 77/ شهر حزيران / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/16/ 6/ 2022 تاريخ قبول النشر3/7/ 2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.15

العـام الى الايـرادات العامـة) وعجـز الموازنـة، إذ ان المـؤشرات الـتي تـم ذكرهـا هي الاكـثر فاعليـة في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث، لمعرفة مدى قدرة الدولة على تحقيق الاستدامة المالية ودورها في الحد من عجز الموازنة، إذ تختلف العلاقة بين مؤشرات الاستدامة المالية وعجز الموازنة حسب النظرية الاقتصادية، وسيتم تحليل العلاقة بين مؤشرات الاستدامة المالية وعجز الموازنة في العراق للمدة (2005-2020) لبيان مدى التطابق والاختلاف مع النظرية الاقتصادية

المطلب الاول: تطور العلاقة بين الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي وعجز الموازنة: ان طريقة تمويل العجز في الموازنة العامة للدولة مهمة في تحديد تأثير العجز على الاقتصاد القومي للدولة ، فقد تقوم الدولة بشمول الموازنة العامة بعجز من خلال الدين العام (الداخلي والخارجي)، عندما يكون الدين من الخارج سيتحول جزءاً من الدين الى الخارج ، لكي تسدد اعباء الدين (فوائد واقساط الدين)، إذ سيتحول جزء من الناتج الحقيقي الى الخارج، وهذا قد يتسبب في تحمل الاجيال الحالية والاجيال القادمة اعباء اكبر نتيجة لزيادة الدين العام (منصور،1999: 538)، إذ ان زياد حجم الدين العام يؤثر على عجز الموازنة العامة. ومن خلال بيانات الجدول (1) سوف يتم عمل مقارنة بين كل من مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي (كمؤشر من مؤشرات الاستدامة المالية) وعجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2005-2020) وكما يلي:-

جدول(1) تطور العلاقة بين الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي وعجز الموازنة في العراق للمدة (2005-2020) بالأسعار الثابتة (2012=100) مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	اجمالي الدين العام	معدل التغير	نسبة اجمالي الدين	عجز الموازنة	معدل التغير السنوى	عجز الموازنة
200	137190154	208322164	——	151.85	26357677	0	19.21
200	175391215	159749361	(23.32)	91.08	18805259	(28.65)	10.72
200	156100579	108268052	(32.23)	69.36	21804228	15.95	13.97
200	195305434	73525041	(32.09)	37.65	25931352	18.93	13.28
200	149820747	70070641	(4.70)	46.77	3030193	(88.31)	2.02
201	181482572	72539794	3.52	39.97	49298	(98.37)	0.03
201	230463529	63926712	(11.87)	27.74	31866092	64539.8	13.83
201	254225491	58083553	(9.14)	22.85	14677649	(53.94)	5.77
201	267175321	52894382	(8.93)	19.80	(5234532)	(135.66)	(1.96)
201	262138440	58952641	11.45	22.49	(6698330)	27.96	(2.56)
201	187193242	81520011	38.28	43.55	(3795445)	(43.34)	(2.03)
201	189168244	95674539	17.36	50.58	(12159622	220.37	(6.43)
201	212527047	115850658	21.09	54.51	1769736	(114.55)	0.83
201	256847062	86388441	(25.43)	33.63	24543118	1286.82	9.56
201	265918535	128143905	48.33	48.19	(3977539)	(116.21)	(1.50)
202	187169798	179744352	40.27	96.03	(12130653	204.98	(6.48)

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على :- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث ، النشرات السنوية ، للسنوات (2005-2020) |*وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية

- **وزارة المالية العراقية ، الدائرة الاقتصادية ، جداول الموازنة**

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة احدى وعشرون / العدد 77/ شهر حزيران / سنة 2023
تاريخ استلام البحث/16/6/2022 تاريخ قبول النشر3/7/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.15

يلاحظ من خلال بيانات الجدول (1) ان الاعوام (2005-2013) شهدت انخفاضاً في حجم الدين العام، اما الموازنة العامة فلم تشهد عجز خلال هذه المدة وانما شهدت فائضاً، نتيجة لتحرر العراق من القيود المفروضة ورفع الحصار الاقتصادي الذي كان مفروض عليه قبل عام 2003، استقرار الاوضاع الاقتصادية فضلا عن التزام العراق بتسديد اقساط اصل القروض والفوائد المترتبة عليها في وقتها المحدد، نتيجة زيادة الصادرات النفطية، واعفاء بعض الدول مديونيتها، فضلا عنما قامت به اتفاقية نادي باريس التي خفضت بموجبها الى (80%) من نسبة الديون الخارجية التي كانت مفروضة على العراق، وبذلك تعد من الأسباب الرئيسية في تخفيض المديونية الخارجية للعراق، إذ بلغ حجم الدين العام بالأسعار الثابتة (208322164) مليون ديناراً، وبلغت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (151.85%) عام 2005، في حين شهدت الموازنة العامة في هذا العام فائضاً بلغ حجمه بالأسعار الثابتة (26357677) مليون ديناراً، وبلغت نسبته الى الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (19.21%) عام 2005، واستمر الدين العام بالانخفاض وحصول فائض في الموازنة العامة حتى عام 2010، إذ شهد الدين العام حجم الدين العام زيادة فبلغ (72539794) مليون ديناراً، بمعدل تغير سنوي (3.52%)، بينما شهد فائض الموازنة العامة انخفاض فبلغ حجمه (49298) مليون ديناراً، بمعدل تغير سنوي بالسالب (98.37%)، نتيجة انعكاس الازمة العالمية وانخفاض الايرادات النفطية وسرعان ما عاوده حجم الدين العام بالانخفاض خلال الاعوام (2011 و2012 و2013) فقد شهد معدلات تغير سنوي سالبة (11.87% و9.14% و8.93%) على التوالي، في حين ان فائض الموازنة العامة فقد شهد معدل تغير سنوي كبير جدا بلغ (64539.89%) عام 2011، الا انه في عامي (2012 و2013) شهدت معدلات تغير سنوي بالسالب (53.94% و135.66%) على التوالي، إذ شهدت الموازنة العامة للدولة عجز بلغ حجمه (5234532) مليون ديناراً عام 2013، نتيجة زيادة رواتب الموظفين بشكل كبير مما ادى الى زيادة الانفاق العام. والاعوام (2014-2020) شهدت زيادة في حجم الدين العام وارتفاع في عجز الموازنة العامة للدولة، ويعزى ذلك الى الركود العميق للاقتصاد العراقي ابتداءً من سنة 2014 خصوصاً في ظل الانخفاض الحاد في أسعار النفط والتقلبات المستمرّة لتلك الأسعار، فضلا عن الاحداث الامنية والحرب على الارهاب التي شهدها العراق خلال تلك المدة مما أدت الى زيادة النفقات العسكرية بشكل كبير، فارتفع حجم الدين العام فبلغ بالأسعار الثابتة (95674539) مليون ديناراً عام 2016، بمعدل تغير سنوي (21.09%)، وبلغت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي (50.58%)، في حين شهدت الموازنة العامة عجزاً بلغ حجمه بالأسعار الثابتة (12159622) مليون ديناراً، بمعدل تغير سنوي (220.37%)، وقدرت نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة بالسالب (6.43%)، ولكن عام 2017 شهد الدين العام زيادة، إذ بلغ حجمه (115850658) مليون ديناراً، بمعدل تغير سنوي (21.09)، وارتفعت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (54.51%)، في حين شهدت الموازنة العامة فائض بلغ حجمه (1769736) مليون ديناراً بمعدل تغير سنوي بالسالب (114.55%)، وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية، ويعزى سبب زيادة الدين العام لتمويل الانفاق الاستثماري لتمويل المشاريع العائد لقطاع الكهرباء والماء

تاريخ استلام البحث/16/6/2022 تاريخ قبول النشر3/7/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.15

والخدمات الاخرى التي دمرها الارهاب فضلا عن نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة نتيجة تحسن اسعار النفط العالمية، وهذا ما ادى الى انخفض حجم الدين العام ليبلغ (86388441) مليون ديناراً بمعدل تغير سنوي بالسالب (25.43%)، وانخفضت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (33.63%)، وشهدت الموازنة العامة 2018، فائض بلغ (24543118) مليون ديناراً ، وبمعدل تغير سنوي (1286.82%)، وارتفعت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (9.56%). اما عامي (2019-2020) فقد شهدت ارتفاع في حجم الدين العام فبلغ (128143905 و179744352) مليون ديناراً، بمعدل تغير سنوي (48.33% و40.27%) وارتفعت نسبته الى الناتج لتبلغ (48.19% و 96.03%) على التوالي، فيما شهدت الموازنة العامة في هذين العامين عجزا ماليا بلغ حجمه بالأسعار الثابتة (3977539 و 12130653) مليون ديناراً على التوالي، بمعدلات تغير سنوي بالسالب (116.21%) عام 2019 وبلغ معدل التغير السنوي (204.98%) عام 2020، في حين بلغت نسبة العجز الى الناتج بالسالب (1.50% و6.48%) على التوالي، وكما موضح في الاشكل (1) ادناه :-

شكل (1) تطور العلاقة أجمالي الدين العام وعجز الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)

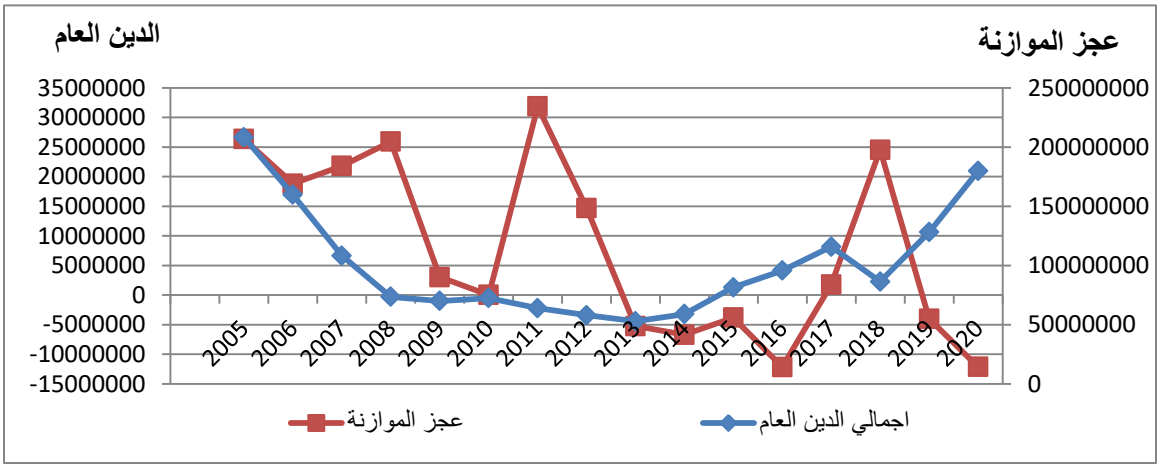

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على: بيانات الجدول (1)

المطلب الثاني: تطور العلاقة بين الفجوة الضريبية وعجز الموازنة: يمكن من خلال بيانات الجدول (2) عمل مقارنة بين كل من مؤشر الفجوة الضريبية (كمؤشر من مؤشرات الاستدامة المالية) وعجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2005-2020) وكما يلي :-

تاريخ استلام البحث/16/6/2022 تاريخ قبول النشر3/7/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.15

جدول (2) تطور العلاقة بين الفجوة الضريبية وعجز الموازنة
في العراق للمدة (2005-2020) بالأسعار الثابتة (2012=100) مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	الانفاق العام	ايرادات ضريبية	نسبة الانفاق الى GDP	نسبة الضرائب الى GDP	حجم الفجوة الضريبية	عجز الموازنة	معدل التغير السنوي	عجز الموازنة الىGDP
2005	137190154	49207416	495282	35.87	0.36	35.51	26357677	------	19.21
2006	175391215	71204916	591229	40.60	0.34	40.26	18805259	(28.65)	10.72
2007	156100579	54665591	1228336	35.02	0.79	34.23	21804228	15.95	13.97
2008	195305434	73884795	985837	37.83	0.50	37.33	25931352	18.93	13.28
2009	149820747	60283286	3334809	40.24	2.23	38.01	3030193	(88.31)	2.02
2010	181482572	78537738	1532438	43.28	0.84	42.43	49298	(98.37)	0.03
2011	230463529	83518205	1783593	36.24	0.77	35.47	31866092	64539.89	13.83
2012	254225491	105139575	2633357	41.36	1.04	40.32	14677649	(53.94)	5.77
2013	267175321	116335504	2876856	43.54	1.08	42.47	(5234532)	(135.66)	(1.96)
2014	262138440	110425321	1885127	42.12	0.72	41.41	(6698330)	27.96	(2.56)
2015	187193242	67709149	2015010	36.17	1.08	35.09	(3795445)	(43.34)	(2.03)
2016	189168244	64425972	3861890	34.06	2.04	32.02	(12159622)	220.37	(6.43)
2017	212527047	72377872	6298272	34.06	2.96	31.09	1769736	(114.55)	0.83
2018	256847062	77242778	5686211	30.07	2.21	27.86	24543118	1286.82	9.56
2019	265918535	106912462	4014531	40.20	1.51	38.70	(3977539)	(116.21)	(1.50)
2020	187169798	71640718	4718189	38.28	2.52	35.75	(12130653)	204.98	(6.48)

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على :-

- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية
- وزارة المالية العراقية ، الدائرة الاقتصادية ، جداول الموازنة
- الإيرادات الضريبية من الهيئة العامة للضرائب، قسم التخطيط
- القيم بين قوسين سالبة

يلاحظ من خلال بيانات الجدول (2) ان الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث (2005-2020) يعاني من فجوة ضريبية كبيرة، إذ ان نسبة الايرادات الضريبية الفعلية المتحققة سنويا لا تغطي النفقات العامة، إذ ان حجم الفجوة الضريبية بلغت (35.51%) عام 2005، وشهدت الموازنة العامة فائضاً بلغت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (19.21%)، وفي الاعوام التي تلت عام 2005 ارتفع حجم الفجوة الضريبية ففي عام (2009 و2010) بلغ (38.01% و42.43%) على التوالي بينما انخفض فائض الموازنة العامة فبلغت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (2.02% و0.03%) على التوالي، اما عام 2013 ارتفع حجم الفجوة الضريبية فبلغ (42.47%) فشهدت الموازنة العامة عجز بلغ نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (1.96%) ويعزى سبب ذلك الى الزيادة الكبير النفقات العامة إذ بلغت نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (43.54%) وانخفاض الإيرادات الضريبية مقارنةً بالنفقات العامة فبلغت نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (0.84%)، كما يعزى السبب الى الخلل والضعف في الجهاز الضريبي

تاريخ استلام البحث/16/6/2022 تاريخ قبول النشر3/7/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.15

وضعف القوانين والاجراءات المتبعة في تحصيل الضرائب، فضلا عن ان الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد على الإيرادات النفطية التي شهدت زيادة كبيرة خلال هذا العام في تمويل النفقات العامة.
اما خلال الاعوام (2014-2020) شهدت نسبة الفجوة الضريبية تذبذبا ملحوظاً وانخفاض حجمها الى (27.86%) عام 2018، فشهدت الموازنة العامة فائض بلغت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (9.56%)، ولكن في عام (2019 و2020) ارتفع حجم الفجوة الضريبية فبلغ (38.7% و35.75%) على التوالي اما الموازنة العامة شهدت عجز بلغ نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (1.5% و6.48%). والشكل (2) تطور العلاقة الفجوة الضريبية وعجز الموازنة في العراق للمدة (2005-2020)

والشكل (2) تطور العلاقة بين الفجوة الضريبية وعجز الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي للمدة (2005-2020)

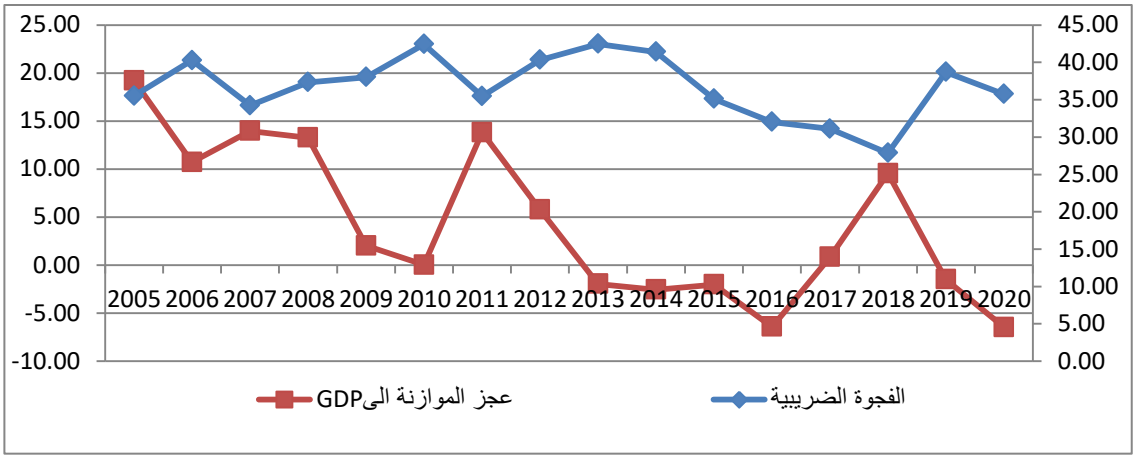

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

المطلب الثالث: تطور العلاقة بين مؤشر الايرادات النفطية الى الايرادات العامة وعجز الموازنة

يمكن من خلال بيانات الجدول (3)عمل مقارنة بين كل من مؤشر الايرادات النفطية الى الايرادات العامة (كمؤشر من مؤشرات الاستدامة المالية) وعجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2005-2020) وكما يلي :-

تاريخ استلام البحث/16/6/2022 تاريخ قبول النشر3/7/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.15

جدول (3) تطور العلاقة بين نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة وعجز الموازنة في العراق للمدة (2005-2020) بالأسعار الثابتة 2012=100

السنة	الايرادات النفطية	الايرادات العامة	الايرادات النفطية الى الايرادات العامة	عجز الموازنة	معدل التغير السنوي	عجز الموازنة الىGDP%
2005	73656845	75565093	97.47	26357677	0	19.21
2006	85384055	90010174	94.86	18805259	(28.65)	10.72
2007	72410784	76469819	94.69	21804228	15.95	13.97
2008	93729218	99816147	93.90	25931352	18.93	13.28
2009	56045537	63313478	88.52	3030193	(88.31)	2.02
2010	74826058	78587036	95.21	49298	(98.37)	0.03
2011	104019315	115384297	90.15	31866092	64539.89	13.83
2012	116597076	119817224	97.31	14677649	(53.94)	5.77
2013	108083537	111100972	97.28	(5234532)	(135.66)	(1.96)
2014	95543711	103726991	92.11	(6698330)	27.96	(2.56)
2015	49339059	63913704	77.20	(3795445)	(43.34)	(2.03)
2016	42523593	52266350	81.36	(12159622)	220.37	(6.43)
2017	62389194	74147608	84.14	1769736	(114.55)	0.83
2018	91327431	101785897	89.73	24543118	1286.82	9.56
2019	94943845	102934923	92.24	(3977539)	(116.21)	(1.50)
2020	51269787	59510065	86.15	(12130653)	204.98	(6.48)

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على :-

- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية
- وزارة المالية العراقية، الدائرة الاقتصادية، جداول الموازنة
- القيم بين قوسين سالبة

يلاحظ من خلال بيانات الجدول (3) ان نسبة مساهمة الايرادات النفطية في الايرادات العامة كبيرة جدا، فبلغ متوسط نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة (90.77%) في العراق خلال مدة البحث (2005-2020)، فعندما تنخفض الايرادات النفطية فان عجز الموازنة يزداد وبالعكس عندما تزداد نسبة الايرادات النفطية ينخفض عجز الموازنة، إذ يلاحظ ان نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة بلغت (97.47%) عام 2005، فشهدت الموازنة العامة فائض بلغت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي (19.21%)، اما في عام 2009 انخفضت الايرادات النفطية بالنسبة الى الايرادات العامة بلغت (88.52%)، بينما الفائض في الموازنة العامة انخفض بالنسبة الى الناتج المحلي الاجمالي فبلغ (2.02%)، نتيجة الازمة العالمية التي تسببت بانخفاض اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية، وفي الاعوام التي تلت عام 2009 تحسنت اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية، مما ادى الى ارتفاع مساهمة نسبة ايرادات النفط في الايرادات العامة فبلغت (97.31%) عام 2012، اما الفائض في الموازنة العامة فقد ارتفعت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي الى (5.77%)، ولكن بالرغم من ارتفاع نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة عام 2013 إذ بلغت (97.28%)، الا ان الموازنة العامة شهدت عجز بلغ نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (1.96%)، نتيجة زيادة الانفاق العامة لتحسين الحالة الاجتماعية وزيادة رواتب الموظفين، اما الاعوام (2014-2015-2016) فقد شهدت انخفاض نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة وزيادة عجز الموازنة العامة، إذ بلغت نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة (92.11% و77.2% و81.36%) على التوالي، في حين

تاريخ استلام البحث/16/6/2022 تاريخ قبول النشر3/7/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.15

بلغت نسبة عجز الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (2.56% و2.03% و6.43%) يعزى ذلك الى الازمة المزدوجة التي شهدها الاقتصاد العراقي نتيجة انخفاض اسعار النفط والحرب على الارهاب التي تسببت بزيادة النفقات العسكرية وبالتالي زيادة العجز في الموازنة العامة.

وفي عامي (2017 و2018) ارتفعت نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة فبلغت (84.14% و 89.73%) على التوالي، اما الموازنة العامة فقد شهدت فائض بلغ نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (0.83% - 9.56%) على التوالي نتيجة تحسن الوضع الامني وزيادة الايرادات النفطية، عام 2019 فقد بلغت نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة (92.24%) الا ان الموازنة العامة شهدت عجز بلغت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (1.5%) نتيجة زيادة الانفاق العام وزيادة النفقات الاستثمارية لإعادة البنى التحتية التي دمرت بسبب الحرب على الارهاب. بينما في عام 2020 انخفضت نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة فبلغت (86.15%)، وشهدت الموازنة العامة عجزاً كبيراً بلغت نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (6.48%)، نتيجة انتشار وباء كورونا الذي سبب ركود في الاقتصاد العالمي ومن ثم انخفاض الطلب على النفط. ويوضح الشكل (3) تطور العلاقة بين نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة وعجز الموازنة في العراق للمدة (2005-2020).

لشكل (3) العلاقة بين نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة وعجز الموازنة العامة في العراق للمدة (2005-2020).

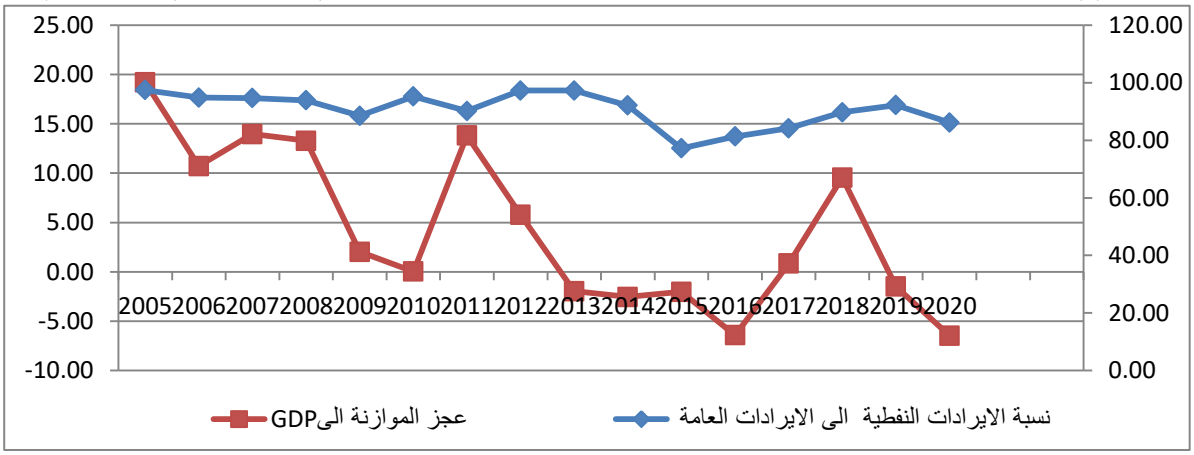

المصدر من اعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات بالجدول (3)

الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات

1- ان الاستدامة المالية للاقتصاد العراقي ضعيفة وعرضة للصدمات الخارجية ، نتيجة ارتباط الاقتصاد بالإيرادات النفطية.

2- اعتماد الاقتصاد العراقي على الايرادات النفطية لتحقيق الاستدامة المالية وتمويل عجز الموازنة، اذ بلغ متوسط نسبة الاهمية النسبية الى الايرادات العامة (90.77%) خلال مدة البحث، واغفاله باقي القطاعات المنتجة مما جعله اقتصاد ريعي احادي الجانب.

تاريخ استلام البحث/16/6/2022 تاريخ قبول النشر3/7/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.15

3- انخفاض نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي من (151.85%) عام 2005 وهي اعلى نسبة خلال مدة الدراسة الى (19.8%) عام 2013 وهي اقل نسبة خلال مدة الدراسة.
4- انخفاض مساهمة الايرادات الضريبية في تغطية النفقات العامة، نتيجة ضعف النظام الضريبي والتهرب الضريبي وعدم وجود جهاز متطور ومتدرب لتحصيل الضرائب في العراق، وبالتالي حدوث تفاوت كبير في حجم الفجوة الضريبية مع كل ازمة اقتصادية محلية وعالمية.
5- سجلت الموازنة العامة للاقتصاد العراقي خلال مدة البحث عجز مالي في الاعوام (2013، 2014، 2015، 2016، 2019، 2020) الا انها لم تتجاوز الحدود الأمنه المسموح بها حسب النسب المحددة في معاهدة ماسترخت البالغة (3%) باستثناء عامي (2016، 2020)، إذ بلغت نسبة العجز (6.43% ، 6.48%) على التوالي، اي انها تجاوزت حدود الامان المسموح بها.

التوصيات

1- ينبغي على الحكومة تبني خطط اقتصادية لتصحيح الاوضاع المالية والاقتصادية وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي في العراق من اجل تحقيق الاستدامة المالية والحد من العجوزات في الموازنة العامة.
2- لغرض تحقيق شروط الاستدامة المالية، يجب على الحكومة وضع استراتيجية تهدف لتنويع مصادر تمويل الموازنة العامة وتنميتها، ولاسيما الضرائب من خلال تفعيل قانون الضرائب العام وتنظيمه، فلابد أن تتوفر في الاقتصاد أوعية ضريبية حقيقية ناضجة، لكي تكون قادرة على توليد إيرادات ضريبه مستدامة و مستقرة لا تتأثر كثيراً بتذبذبات ايرادات النفط.
3- ينبغي على الحكومة تقليل الاعتماد على الدين الخارجي لتمويل عجز الموازنة العامة، لكونه بالعملة الاجنبية مما يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للازمات الخارجية، اضافة الى تراكم اعباءه، والتوجه نحو تطوير سوق الدَين العام الداخلي في العراق كرافد رئيسي لتوفير التمويل اللازم لعجز الموازنة العامة والحد من اعباء الديون الخارجية.
4- تصحيح هيكل الموازنة العامة في العراق، من خلال تبني سياسة مالية فاعلة لتخفيض الانفاق الجاري عن طريق ترشيد الانفاق غير ضروري، كونه السبب الرئيس في زيادة الدين العام. والعمل على زيادة حجم الانفاق الاستثماري للمشاريع الاقتصادية، لتسهم في إعادة بناء البنية التحتية اللازمة لتنويع الموارد والقطاعات الانتاجية والاستثمارية، التي ستعمل على تجنب الدين العام، ليصل الاقتصاد العراقي الى الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الاستدامة المالية والحد من عجز الموازنة العامة.
5- ضرورة زيادة وتكثيف الدراسات والبحوث لموضوع الاستدامة المالية والأطلاع على تجارب الدول المتقدمة بهذا المجال، لأهميتها في تصحيح إجراءات السياسات المالية والاقتصادية للدولة ووضع الخطط والحلول المناسبة وتحديد مسارها المستقبلي.

تاريخ استلام البحث/16/6/2022 تاريخ قبول النشر3/7/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.15

المصادر

1- ال طعمة، حيدر حسين والشمري، هاشم مرزوك،(2018)، **الاستدامة المالية واثارها في النمو الاقتصادي- دراسة حالة العراق للمدة 2004-2016**، عدد خاص بالمؤتمر الدولي لجامعة جيهان، في العلوم الادارية والمالية، اربيل.
2- ابراهيم، هويده اسماعيل،(2020)، **المحفظة الاستثمارية ودورها في تعزيز الاستدامة المالية (لبعض المؤسسات المالية في العراق)** جامعة بغداد، كلية الادارة واقتصاد، رسالة ماجستير.
3- ابو شرار، علي عبد الفتاح،(2007)، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
4- البغدادي، مروة فتحي السيد(2010)، **مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر**، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة، العدد، القاهرة .
5- الحاوري، محمد أحمد علي،(2015)،**تحليل استدامة المالية العامة في اليمن في ظل تراجع انتاج النفط، جامعة العلوم والتكنولوجيا**، مجلة الدراسات الاجتماعية، العدد (44)، دار المنظومة.
6- خلافي، سليمان،(2015)،**تمويل عجز الموانة بالضريبة من منظور إسلامي**، رسالة ماجستير، تخصص معاملات مالية معاصرة، كلية العلوم الاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، الجزائر.
7- خن، فتحي، **استراتيجيات ادارة الدين العام لتحقيق الاستدامة المالية دراسة حالة الجزائر والعربية السعودية والنروج**، اطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف-1-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، شعبة العلوم الاقتصادية.
8- الشباني، ميادة حسن رحيم، (2021)، **الاستدامة المالية واثرها في الاداء الاقتصادي(العراق والجزائر حالة دراسية)** اطروحة دكتوراة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد ،قسم الاقتصاد ،جامعة القادسية
9- شلبي، خطار،(1979)**، العلوم المالية – الموازنة**، ط4، دار المنشورات الحقوقية، لبنان.
10- عبد الرحيم، عبد الرحمن محمد،(2018)، **دليل مصطلحات الموازنة العامة للدولة**، ط1،المكتبة العصرية، مصر.
11- الفهداوي، احمد عبد صالح عطية،(2020)**، قياس وتحليل العجز التوأم واثره على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1995-2018)** رسالة ماجستير مقدمة الى جامعة الفلوجة ، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد.
12- قباجة، أحمد،(2012)، **الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية: التجربة التاريخية والآفاق المستقبلية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس،) القدس، رام الله، فلسطين

تاريخ استلام البحث/16/6/2022 تاريخ قبول النشر3/7/2022
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.77.15

13- قروف محمد كريم و العمراوي، سليم،(2020)، **قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2018)** ،مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد (6)، العدد(2).

14- مجيد، حسين شناوة،(2016)، **العلاقة بين عجز الموازنة والتغير النقدي في بلدان مختارة مع اشارة خاصة للعراق**، اطروحة دكتوره، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الكوفة.

15- محمد، شيماء فاضل وعزيز، خليل اسماعيل،(2019)**، قياس الاستدامة المالية في العراق للمدة(2003-2017) باستخدام نموذج VRA** ،مجلة تكريت للعلوم والاقتصاد، المجلد15، العدد47ج2.

16- المعارك، محمد عبد العزيز، و شفيق، علي،(2003)، **أصول وقواعد الموازنة العامة للدولة**، ط1، الناشر، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية.

17- الموسوي، واثق علي،(2015)، **الاستقرار الاقتصادي**، الجزء 2، الطبعة الاولى، دار الايام للطباعة والنشر، عمان، الاردن.

18- موعش، محمد، (2020)،**منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية**: حالة تطبيقية لبعض الدول العربية، صندوق النقد العربي.

19- الوصال، كمال امين، (2016)، **الاقتصاد المصري بين المطرقة والسندان (أزمتا الدين العام والعجز في الموازنة العامة)**، ابن رشد المصري، القاهرة، ط،1الطبعة الاولى.

20- Arnold , Roger A. ,(2014), **Economics , 11th Edition** , South-Western

21- Hyman,David N. ,(1997),' **Economics , 4th ed** , Mic Graw – hill ,Chicago .